جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٤٦)

التصنيع الزراعى ودور الصناعات الغذائية فى الاقتصاد المصرى فى السبعينات

اعداد

دكتور/ فتحى الحسينى خليل

ابريل ١٩٨٣

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــــــات

مقدمـــــــــة

الفصل الأول : إطار نظرى حول المفاهيم الأساسية

١ـ١ : الطبيعة التكاملية للتنمية .
١ـ٢: الإعتماد المتبادل بين الزراعة والصناعة .
١ـ٣: التصنيع الزراعى همزة وصل بين تنمية القطاعات السلعية الرئيسية .
١ـ٤ : التصنيع الزراعى الغذائى .

الفصل الثانى : دور الصناعات الغذائية في الإقتصاد المصرى .

٢ـ١ : الاطار التحليلى الملائم لدراسة وتحليل دور الصناعات الغذائية فى الإقتصاد المصرى .
٢ـ٢: دور الصناعات الغذائية فى إطار التوازن الإقتصادى العام .
٢ـ٢ـ١ : قدرة الصناعات الغذائية على خلق وتعضيد التشابك القطاعى .
٢ـ٢ـ٢: قدرة الصناعات الغذائية على تلبية إحتياجات الطلب النهائى .
٢ـ٢ـ٣: أثر الصناعات الغذائية على الإستيراد .
٢ـ٢ـ٤ : قدرة الصناعات الغذائية على خلق وتوليد القيمة المضافة .
٢ـ٣: الصناعات الغذائية والتغيرات الهيكلية فى بنيان القطاع العام الصناعى .
٢ـ٤ : الكفاءة الإنتاجية فى الصناعات الغذائية بالقطاع العام.

مقدمـــــــة

التنمية عملية معقدة . ومنشأ هذا التعقيد تعدد وتشعب جوانبها وقضاياها ومجالاتها. كما وأن إنجازها وإن كان يتوقف على حجم وصدق الجهود التى يستطيع المجتمـــــــــع أن يقدمها فى هذا الطريق من ناحية ، والوقت الذى يرضى به ذلك المجتمع كمدى زمنـــى لتحقيقها وقطف ثمارها من ناحية أخرى ، إلا أن نجاح تلك المجهودات فى إنجاز التنميـة وطى مسافاتها يستلزم أولا وقبل كل شئ تفهما وإستيعابا كاملين لحقائقها الموضوعيـــــة زيقصد بتلك الحقائق كل ماتفتق عنه الفكر الإنسانى وأيدته التجارب التاريخية مـــــن دروس ونتائج تفسر جوهر التنمية وتوضح طبيعة آلياتها . ومن أوائل هذه الدروس التاريخية هو الطبيعة التكاملية لعملية التنمية بمختلف جوانبها (الإجتماعية، الإقتصادية ، السياسيـة والفكرية والثقافية) وقضاياها (الإستراتيجية ، والسياسات والتدابير والأدوات . . . الخ) ومجالاتها (الزراعية ـ الصناعية والخدمية) . وثانى هذه الدوس ؛ أن التكامل بيـــن القطاعات السلعية الرئيسية وهى الزراعة والصناعة ، إنما يقع موقع القلب من هذه الطبيعة التكاملية . وإذا كان للتكامل الزراعى الصناعى أكثر من إتجاه ومسار ،كما تشهـــد بذلك علاقات التشابك والإعتماد المتبادل بين قطبى الإنتاج السلعى ، إلا أن التصنيـع الزراعى يبقى أحد أهم همزات الوصل الرئيسية بينها . وفى هذا المجال يكون للتصنيـع الزراعى الغذائى أو الصناعات الغذائية مكان الصدارة سواء لرغبة الدول الناميـــة وغالبيتها دولا زراعية زيادة درجة الإستفادة من إنتاجها الزراعى من المواد الخـــام الغذائية ، أو لما تمسه تلك الصناعات من إحتياجات الإنسان الأساسية للغـــذاء ، أو أخيراً وليس آخراً ، لما تقدمه عمليات تصنيع تلك المواد من فرص حقيقية لزيـادة الإنتاج ، الدخل ، فرص العمل ، فوائض مالية تساعد على تمويل التنمية فى مراحلهـــا المقبلة . لذلك كان التصنيع الزراعى بصفة عامة والتصنيع الغذائى بصفة خاصـــــة بمثابه قاسما مشتركاً أعظم فى التجارب التاريخية للتنمية فى الدول الصناعيـــــة المتقدمة على إختلاف نظمها الإقتصادية والإجتماعية ، كما كانت محور إهتمام رئيســى لمجهودات التنمية فى الشطر الأعظم من الدول النامية ومن بينها جمهورية مصر العربية .

من هنا بدأ إهتمامنا بدراسة وتحليل التصنيع الزراعى ودور الصناعات الغذائية فى الإقتصاد المصرى خاصة فى العقد الثانى للتنمية ؛ أى السبعينات . وقد جـــاءت

محاولتنا فى هذا المجال على مدى فصلين . حاولنا فى الفصل الأول منهما تحديد بعض المفاهيم الأساسية حول حقيقة الطبيعة التكاملية للتنمية والإعتماد المتبادل بين الزراعة والصناعة قطبى الإنتاج السلعى . هذا بالإضافة إلى محاولة تحديد مفهوم التصنيع الزراعى بإعتباره همزة وصل بين الزراعة والصناعة . ثم أخيراً تحديد مفهوم وطبيعة الصناعات الغذائية بإعتبارها محور إهتمام دراستنا هذه .

وخصص الفصل الثانى لدراسة وتحليل دور الصناعات الغذائية فى الإقتصاد المصرى ومن منطلق التنمية بإعتبارها القضية الأساسية والتحدى الأول أمام مصر وكل المصريين ؛ حاولنا منذ البداية تحديد الإطار التحليلى الملائم لدراسة وتحليل دور الصناعات الغذائية فى الإقتصاد المصرى . ثم حاولنا تحليل هذا الدور من خلال (أولا) تحليل دور تلك الصناعات فى إطار التوازن الإقتصادى العام ، على أساس قدرتها على خلق وتعضيد التشابك القطاعى ، على تلبية إحتياجات الطلب النهائى ، أثرها على الإستيراد وقدرتها على خلق وتوليد القيمة المضافة ، (ثانيا) من خلال التغيرات الهيكلية فى بنيان القطاع العام الصناعى ، وأخيراً ، من خلال الكفاءة الإنتاجية فى مشروعات تلك الصناعات بالقطاع العام .

ونأمل أن نكون قد أصبنا فى هذه المحاولة قسطاً من الحقيقة تعيننا على التنمية طريقاً إلى التقدم والخير . وأولى خطوات التقدم والخير هى البحث فى العلم والتعلم .

الفصل الأول

إطار نظرى حول المفاهيم الأساسية

ا-١ : الطبيعة التكاملية للتنمية .

ا-٢: الإعتماد المتبادل بين الزراعة والصناعة .

ا-٣: التصنيع الزراعى همزة وصل بين تنمية القطاعات السلعية الرئيسية .

ا-٤ : التصنيع الزراعى الغذائى .

أ ـ الطبيعة التكاملية لعملية التنمية :

لا خلاف على أن التنمية إنما تتحقق بالإنسان ومن أجل الإنسان . ومن ثم تستمد التنمية محتواها الإقتصادى من محاولة الإنسان ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المتاحه والممكنه ، للحصول على أكبر قدر ممكن من الانتاج (الدخل) بهدف رفع وتحسين مستوى معيشيته. وطبيعى ان يتوقف مقدار مايستطيع الإنسان تحقيقه فى هذا الشأن ، على موقفه الحضارى ومايعكسه من قيم وأخلاقيات وعادات وثقافه وفكر ... الخ . وبذلك أيضا تكتسب عملية التنمية محتواها الإجتماعى . وبذلك تبرز الطبيعة التكاملية لعملية التنمية فى صورتها الأساسية فى ضرورة تكامل جانبيها الأقتصادى والإجتماعى ، ومايستلزمه ذلك من ضرورة أن تتناسق وتتكامل مجهودات التنمية فى كل من المجالات الأقتصادية والمجالات الأجتماعيه . وعلى قدر هذا التناسق والتكامل تكون النتائج الفعليه المحققه على طريق النمو والتقدم . وعلى ذلك يتضح لنا وجه الخطأ فى فهم التنمية على أنها مجرد إستثمارات فى مشروعات إقتصادية (حديد وصلب ، وأسمنت ، معدات وألات ... الخ) . فالإستثمارات البشرية والتى تستهدف خلق وتنمية القوة العامله ورفع مستوى مهاراتها الفنية وخبراتها المكتسبة ، تعتبر عنصرا رئيسيا فى التنمية . وإن تلك العملية (الأخيرة) ليست إقتصاديه بحته بل إجتماعية بالدرجه الأولى ، علاوة على إرتباطها الى حد كبير بقضايا إجتماعيه كالتعليم والصحه والثقافه والفكر والقيم والأخلاقيات والعادات والتقاليد....الخ. بل إن فى تلك القضايا وغيرها تتداخل الجوانب الإقتصادية والأجتماعيه وإن غلبت إحداها على الأخرى فى هذه القضية أوتلك . ولكن تبقى التنمية دائما ليست مجرد حجم من الأنتاج ، ذلك أنها فى نفس الوقت بمن ولمن يكون هذا الإنتاج ؟ وبذلك يتعذر علينا معالجة وتحليل ودراسة قضايا الأنتاج بعيدا عن قضايا التوزيع(وإعادة التوزيع) للدخل ، قضايا التداول للسلع والخدمات ، الإستهلاك ، الإدخار والتراكم .

وفى النطاق الأقتصادى تكتسب عملية التنمية طبيعتها التكاملية فى ضرورة التنسيق والتكامل بين مختلف الجوانب والأنشطة الإنتاجية سواء فى المجالات السلعية (الزراعه والصناعة) أو فى المجالات الخدمية (النقل والمواصلات ، الإسكان ، المال والتجارة ... الخ)٠ وتأتى أهمية التنسيق والتكامل بين أنشطة المجالات الثلاثة (الزراعة ، الصناعة والخدمات) من كون تلك الأنشطة تمثل فى مجموعها الجهاز الإنتاجى للمجتمع ٠ وعلى صعيد أخر ترجع الأهمية القصوى لضرورة تكامل وتنسيق التنمية الزراعية والنشاط الأولى والتنمية الصناعية ، إلى كونهما القطاعان المنوطان بالإنتاج السلعى سواء فى مجال تهيئة المادة الخام وإستخراجها من الأرض أو المصايد والمحاجر والمناجم ، أوفى مجال تحويلها الى منتجات وسلع أكثر قدرة على إشباع حاجات الإنسان ٠ ونود أن نشير الى الأهمية القصوى للإنتاج السلعى فى تقييم مجهودات التنمية ، وذلك دون الإقلال من أهمية الأنتاج الخدمى ومن ثم إعتبارات التنسيق والتكامل بينهما ٠ هذه الأهمية القصوى هى التى حدت بكتاب وخبراء التنمية والتخطيط الى القول بأهمية التنمية الصناعية والتلمية الزراعيه باعتبارهما القطبين الرئيسيين لعملية التنمية ، وإن ظلت الريادة معقودة على التنمية الصناعية ٠ بل إن التجارب التاريخية للتنمية والتصنيع ، على إختلاف أنماطها ، فى الدول الصناعية المتقدمة (الإشتراكية والرأسمالية) قد أكدت ذلك بوضوح ، وإن ظل من الأهمية بمكان ، ضرورة إبراز جوانب الإعتماد المتبادل بين قطاعى الزراعة والصناعه فى عملية التنمية ٠

(١) (٢)

١ـ ٢ : الإعتمادات المتبادل بين الزراعه والصناعة :

يقوم النشاط الزراعى (والأولى) على إنتاج وتهيئة المنتجات الوراعيه والغذائية التى قد تستخدم كليا أوجزئيا فى أغراض الإستهلاك أو كمواد خام فى القطاع الصناعى ، كما أن جوهر النشاط الصناعىهو إحدث تغيير فى حالة

(١) أنظر : دكتور محمد زكى شافعى ؛ التنمية الأقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضه العربية ١٩٦٨٠ والدكتور عمرو ومحي الدين ؛ التنمية والتخطيط الأقتصادى؛ دار النهضه العربية للطباعة والنشر؛ بيروت ١٩٧٣٠

(2) UNIDO; Industrial Development Survey; vol.I , ID,64,1971

أو شكل المادة الخام التى يتم الحصول عليها من الزراعة والغابات علاوة على المصايد والمناجم والمحاجر ، بحيث تصبح أكثر قدرة على إشباع حاجات الانسان . وقد يؤخذ التغيير على أنه تغيير فزيائى أو كيمائى أو بيولوجى كما فى حالة الصناعات التحويلية ، كما قد يتسع ليشمل بالاضافة إلى ذلك مجرد تغيير حالة المادة من كونها فى باطن الأرض أوقاع البحر والمحيط ، إلى سطح الأرض بما يسمح باستخدامها كما فى حالة الصناعات الاستخراجية . ويفهم التغيير فى حالة تلك الصناعات الاستخراجية على أنه مجرى تغيير حالة المادة من كونها غير مستغلة أو مستخدمة إلى حالة يمكن فيها إستخدامها واستغلالها اقتصادياً . وبذلك كان طبيعياً أن يقوم نوعاً من التشابك والتداخل بين كل من النشاطين ، حيث يؤثر إنتاج احدهما على الاخر كما يتأثر به فى ذات الوقت . وهو مايعبر عنه بعلاقات الاعتماد المتبادل بين الزراعة والصناعة والتى تقدم نماذج المدخلال والمخرجات أسلوباً كمياً لتحليلها وهو ماسنوضحه فيما بعد . لكن يبقى من المفيد أن نشير بإيجاز الى طبيعة دور الزراعة فى دعم وتعقد الصناعة ، وذلك على النحو التالى :-

أ -إمداد العمالة الصناعية واسرهم باحتياجاتهم من السلع الغذائية . وبمقدار ماتتزايد قدرة الزراعة فى هذا المجال بمقدار مايستطيع المجتمع توجيهه قدر أكبر من القوة العاملة به إلى النشاط الصناعى . فإذا كانت العمالة الزراعية تمثل ٧٥٪ من جملة العمالة فى المجتمع . وان العمالة الصناعية تمثل ٢٥٪ (باقتراض ان العمالة فى قطاع الخدمات صفر) . وبافتراض أن المجتمع فى وضع إكتفاء ذاتى من الغذاء (لايصدر ولايستورد الغذاء). فإن معنى ذلك أن كل اسرة تعمل فى الزراعة تنتج من الغذاء احتياجاتها واحتياجات اسرة واحدة تعمل فى الصناعة . واذا صارت النسبة ٥٠٪ زراعة ، ٥٠ ٪ صناعة . وهو يعنى ان كل اسرة زراعية تنتج من الغذاء احتياجاتها واحتياجات اسرة تعمل (او يمكن ان تعمل) فى

الصناعه ، كان ذلك أفضل من زاوية التنمية ، بما يعنية من تحسن معدلات الأنتاجيـــــة والأنتاج فى القطاع الزراعى وقدرة أكبر على زيادة الأنتاج الصناعى ·

ب - إمداد الصناعة بالمواد الخام الزراعية (والغابات) سواء الطبيعية أو التى يزرعها ويرعاها الأنسان ؛ والتى تقوم عليها العديد من الصناعات التحويلية ، مثـــال ذلك :

- الألياف كالقطن وغيرها والتى تستخدم فى صناعة المنسوجات ·
- البذور الزيتيه كبذرة القطن ، الفول السودانى ، فول الصويا ، السمســم وعباد الشمس والتى تستخدم فى صناعات الزيوت·
- الحبوب كالقمح والشعير والذرة والتى تستخدم فى إنتاج الدقيـــق والنشا·
- قصب السكر والبنجر الذى يستخدم فى صناعات السكر والكحول والخـل
- النباتات والأعشاب الطبية التى تستخدم فى الصناعات الدوائيـــه والعقاقير ·
- الأخشاب والأصباغ من الغابات والتى تستخدم فى الصناعات الخشبيه·
- الفاكهة والخضروات التى تستخدم فى الصناعات الغذائيه ومانشاهـــد من تطور صناعى ضخم نتيجة للإستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيـــا فى مجال المعالجة والحفظ ، فى مجال التصنيع الزراعى·

ويلحق عادة بالنشاط الزراعى نشاط الأشجار وصيد وقنص الحيوانات البريـــه والصيد من البحار والمحيطات (أسماك ، أصداف وشعب مرجانية ··· الخ) · ومختلف صور النشاط الأولى الذى يستهدف تهيئة المنتجات التى قد تستخدم كليا أوجزئيا فـــى أغراض الاستهلاك أوكمواد خام فى العديد من الصناعات التحويلية · وخلاصـة القـــول

أنه بمقدار زيادة حجم الإنتاج الزراعى (والأولى)من هذه المواد الخام التى تستخدم فى الصناعة سواء كموضوع للصناعة أو بصفة مواد مساعدة ؛ تزداد قدرة المجتمع على التصنيع وتنويع صناعاته . ويوضح الجدول رقم (١) تطور قيمة مخرجات القطاع الزراعى كمدخلات للقطاع الصناعى ومن ثم مدى اعتماد القطاع الصناعى على القطاع الزراعى ، خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ .

جدول (١)

قيمة مخرجات القطاع الزراعى كمدخلات للقطاع الصناعى

خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥

السنوات	مستلزمات الصناعات الغذائية	مستلزمات الحليج والكبس	جملة المستلزمات	الرقم القياسى
١٩٧٠/٦٩	٢٣٣ر٤	١٦٣ر٢	٥٩٦ر٦	١٠٠
١٩٧١/٧٠	٥٢٧ر٦	١٥٥ر٨	٦٨٣ر٤	١١٥
١٩٧٢/٧١	٥٤٣ر٨	١٥٥ر٨	٧٠١ر٦	١١٨
١٩٧٣	٥٨٤ر٥	١٦٦ر٣	٧٥٦ر٨	١٢٦
١٩٧٤	٦١٤ر٦	١٧٥ر٦	٧٩٠ر٢	١٣٢
١٩٧٥	٨٤٢ر٩	١٧١ر١	١٠١٤ر٠	١٧٠

المصدر :ـ

د. سعد نصار و د. عبد العظيم مصطفى ؛ رؤية مستقبلية عن إمكانيات مساهمة الزراعة المصرية فى التراكم الرأسمالى خلال العقد الثامن ؛ مؤتمر الاقتصاديين المصريين الخامس ، ٢٧ـ٢٩ مارس ١٩٨٠ .

ويتضح من هذا الجدول التطور الواضح فى قيمة مايقدمه القطاع الزراعى من منتجاته إلى القطاع الصناعى سواء فى مجال الصناعات الغذائية أو صناعة الجلج والكبس . فقد تطورت جملة المستلزمات الزراعية المستخدمة فى الصناعة خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ من ٥٩٦ر٦ مليون جنيه إلى ١٠١٤ مليون جنيه أى بزيادة قدرها ٧٠٪ .

ج - إستيعاب ماتنتجه الصناعة التحويلية من وسائل وأدوات ومستلزمات للانتاج الزراعى ، الجرارات الزراعية وماكينات الرى والصرف والأسمدة والمبيدات الحشرية والأعلاف ..... الخ . وبذلك تقدم الزراعة منفذاً أو سوقاً لتصريف المنتجات الصناعية المحلية وفى نفس الوقت تستطيع الصناعة مساعدة الزراعة على زيادة إنتاجها وتطويره وتحسين نوعيته . ويوضح الجدول رقم (٢) قيمة مشتريات القطاع الزراعى من بعض المنتجات الصناعية المحلية خلال الفترة ١٩٦٣/٦٢ - ١٩٧٥ .

جدول رقم (٢)

قيمة مشتريات القطاع الزراعى من الانتاج المحلى

خلال الفترة ٦٣/٦٢-١٩٧٥

(بالالف جنيه)

السنوات	جرارات زراعية	اسمدة كيماوية ومبيدات	علف مصنع	جملة	رقم قياسى	الأهمية النسبية للمدخلات الصناعية
١٩٦٣/٦٢	٤٨٤	١٥٨٣٥	٥٧٤٨	٢٢٠٦٧	١٠٠	٤٢ر٢
١٩٦٤/٦٣	٦٨٠	١٧٢٨٩	٧٦٤٠	٢٥٦٠٩	١١٦	٤٦ر٤
١٩٦٥/٦٤	١١٧٨	٢٢٠١٣	٧٠٤٢	٣٠٢٣٣	١٣٧	
١٩٦٦/٦٥	٤٣٢	٢٤٣٤٩	٦٨٩٤	٣١٦٧٥	١٤٤	٤٠ر٨
١٩٦٧/٦٦	١٣٨٢	٢٤٣٦٣	٨٦٠٥	٣٤٣٥٠	١٥٦	٣٦ر٢
١٩٦٨/٦٧	١٢١٠	٢٣٣٩٤	٧١٢٢	٣١٦٢٦	١٤٣	٣٦ر٩
١٩٦٩/٦٨	٩٩٤	٢٣٠٥٧	٧٣٦٤	٣١٤١٥	١٤٢	٣٨ر٠
١٩٧٠/٦٩	٦٨٠	٢٣٢٤٧	٦٨٣٧	٣٠٧٦٤	١٣٩	٣٨ر٥
١٩٧١/٧٠	١٨٨٥	٢٤٠٧٧	٧٥٧٣	٣٣٤٧٥	١٥٢	٣٢ر١
١٩٧٢/٧١	١٩١٤	٢١٥٤٠	٧٦١٩	٣١٠٧٣	١٤١	٣٠ر٧
١٩٧٣	١٨٦٩	٢١٦٥٥	٩٢٢٤	٣٢٧٤٨	١٤٨	٢٨ر٦
١٩٧٤	٢٤٩٦	١٩٧٣٨	٩٩٩٩	٣٢٢٣٣	١٤٦	٢٢ر٥
١٩٧٥	٣٩٨٠	٢٠٨٣١	٩٧٣١	٣٤٥٤٢	١٥٧	

المصدر :- دكتور سعد نصار و د. عبد العظيم مصطفى ، مصدر سابق ص ١٨

ويتضح من الجدول (٢) التزايد المستمر فى قيمة مشتريات القطاع الزراعى من منتجات القطاع الصناعى المحلية (الجرارات الزراعية والأسمدة والمبيدات والعلف المصنع) ، حيث زادت من ٢٢ مليون جنيه إلى ٣٢ مليون جنيه خلال الفترة ٦٢/٦٣-١٩٧٤ ، أى بزيادة نسبتها ٤٦ ٪ (النصف تقريباً) . وذلك على الرغم من هبوط النسبة المئوية للمدخلات الصناعية المحلية إلى جملة المدخلات المستخدمة فى القطاع الزراعى من ٢ر٤٢ ٪ فى بداية الفترة الى ٥ر٢٢ ٪ عند نهايتها (١٩٧٤) نتيجه لزيادة الواردات منها خلال الفترة ذاتها.

٢ - تمثل العمالة الزراعية وأسرهم (السكان الزراعيين) سوقاً لتصريف واستيعاب المنتجات الصناعية من السلع الاستهلاكية كالاثاث والمنسوجات والأغذية المحفوظة والأجهزة والأدوات المنزلية الكهربائية وغير الكهربائية ..... الخ . وبذلك تساعد التنمية الزراعية من خلال رفع مستويات الدخل للسكان الزراعيين ، على إنجاح الصناعات الوطنية (الاستهلاكية) بتوفير الطلب على منتجاتها . ويوضح بالجدول رقم (٣) تطور عدد العاملين بالزراعة ، والسكان الزراعيين وإجمالى أجور العمال الزراعيين خلال الفترة ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٩ .

جدول (٣)
اعداد العاملين الزراعيين والسكان الزراعيين واجمالى اجور العاملين الزراعيين خلال الفترة ٧٠/٦٩ - ١٩٧٩

السنوات	العمالة الزراعية (بالالف)	السكان الزراعيين (بالالف)	الأجور بالأسعار الجارية (بالمليون جنيه)	الرقم القياسى للأجور
١٩٧٠/٦٩ *	٣ر٤٠٤٨	١٢٠٢٣	٤ر٢١٨	٠ر١٠٠
١٩٧١/٧٠	٩ر٤٠٥٦	١٢٠٤٩	٤ر٢٢٥	٢ر١٠٣
١٩٧٢/٧١	٧ر٤٠٩٤	١٢١٦١	٨ر٢٢٦	٨ر١٠٣
١٩٧٣	٨ر٤١٦٣	١٢٣٦٦	١ر٢٥٢	٤ر١١٥
١٩٧٤	٤ر٤٢١٢	١٢٥١١	١ر٢٩٨	٥ر١٣٦
١٩٧٥	٩ر٤٢١٧	١٢٥٢٧	١ر٤٤٩	٦ر٢٠٥
١٩٧٦	٨ر٤٠٦٧	١٢٠٨١	١ر٤٤٠	٥ر٢٠١
١٩٧٧	٥ر٤١٠٢	١٢١٨٤	٠ر٤٨٣	٢ر٢٢١
١٩٧٨	٠ر٤١٢٥	١٢٢٥١	٩ر٥٣٠	١ر٢٤٣
١٩٧٩	٠ر٤١٦٥	١٢٣٧٠	٠ر٥٨٤	٤ر٢٦٧
١٩٨١/٨٠ *	٠ر٤٢٠٠	١٢٤٧٤	٢ر٧٣٩	٥ر٣٣٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ؛ الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ، إعداد مختلفة .

(١) حسبت باستخدام نسبة الاعالة فى الريف ٩٧ر٢ ٪ ، تعداد ١٩٧٦ ، ص ٢٩

* أرقام أولية تقديرية .

٥ - تساهم الزراعة فى تمويل التنمية من خلال مشاركة القطاع الزراعى فى تحقيق التراكم الرأسمالى الذى يساعد على قيام وتطور الصناعة (القطاعات غير الزراعية) . بل ان الشطر الأكبر من عبئ تمويل التنمية خاصة فى مراحل التصنيع الأولى يقع عادة على كاهل القطاع الزراعى كما هو عليه الحال الان فى معظم الدول النامية (غير البترولية) وكما كان عليه الحال فى الدول الصناعية المتقدمة فى بداية عهدها بالتنمية والتصنيع . ويوضح الجدول رقم (٤) مساهمة الزراعة فى التراكم الراسمالى فى الفترة ٦١/٦٠ - ١٩٨٠ ويتضح من هذا الجدول تدهور مساهمة الزراعة فى تمويل التنمية فى السنوات الأخيرة (منذ عام ١٩٧٥) بل كانت بالسالب فى عام ١٩٨٠ . ويرجح السبب فى ذلك إلى زيادة الاستثمارات فى الزراعة بعد اهمالها نسبيا فى الفترات السابقة .(١)

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر للكتاب التكوين الرأسمالى الثابت وأثره على واقع التنمية فى مصر ، معهد التخطيط القومى ؛ مذكرة خارجية ١٣٣٥ ، ديسمبر ١٩٨٢.

جدول رقم (٤)

مساهمة الزراعة فى التراكم الرأسمالى خلال الفتـــــرة ٦١/٦٠ـ ١٩٨٠

السنوات	مدفوعات القطاع الزراعـــى للقطـــات اللازراعية		متحصلات القطـــاع الزراعـــى من القطاعات اللازراعيـــــــة						صافى الفائض
	المساهمـــه	اربحيـــة	إجمالى	انفـــاق استثمارى	انفاق جارى	دعم مستلزمات الانتاج	دعم الأستهلاك الريفى	دعم الصادرات	إجمالى
١٩٦١/٦٠	٥٢ر٧	٩ر٧	٦٠ر٦	٣٣ر٧	١٠ر٤	١ر١	٤ر٠	ـــ	١٥ر٠
١٩٦٦/٦٥	٩٣ر١	١٦ر١	١٠٩ر٢	٦٩ر٦	١٨ر٤	٢ر٧	٢ر٦	ـــ	١٥ر٩
١٩٧٨/٦٧	١٠٦ر٢	١٧ر٩	١٢٤ر١	٥٤ر٢	٢٢ر٨	١ر٠	٦ر٣	٥ر٠	٣٩ر٣
١٩٦٩/٦٨	١١٥ر٤	١٩ر٠	١٧٤ر٤	٦١ر٣	٣٥ر١	١ر٢	٧ر٠	١ر٣	٢٨ر٥
١٩٧٠//٦٩	١٢٨ر٧	٢٢ر٣	١٥١ر٠	٥٧ر٨	٣٦ر٣	١ر٤	٥ر٩	٦ر٢	٤٣ر٤
١٩٧١/٧٠	١٣٦ر٣	٢٠ر٢	١٥٦ر٥	٥١ر٠	٣٨ر٥	١ر٤	٦ر٢	٧ر٢	٥١ر٨
١٩٧٢/٧١	١٥٣ر٧	٢٥ر٦	١٧٩ر٣	٥٥ر١	٤٢ر٧	١٣ر٧	٨ر٤	ـــ	٥٩ر٤
١٩٧٣	١٥١ر٩	٧٥ر٢	٢٢٧ر١	٥٧ر٦	٤٤ر٤	١٦ر١	١٣ر٧	ـــ	٩٥ر٣
١٩٧٤	١٦٢ر٨	٢٨١ر٠	٤٤٣ر٨	٥٤ر٢	٣٨ر٧	٦٥ر٧	٥٧ر٩	ـــ	٢٢٧ر٣
١٩٧٥	١٨١ر٥	٢١٦ر٦	٣٩٨ر١	٨٣ر١	٤٧ر٤	١١٠ر٣	٨٩ر٣	ـــ	٦٨ر٠
١٩٧٦			٢٠٤ر٧						٣٦ر٧
١٩٨٠			٣٥٧ر١						٧ر٣ـ

المصدر :ـ

السنوات ٦١/٦٠ـ١٩٧٥ ، د٠سعد نصار و د٠ عبد العظيم مصطفى ، مرجع سابق .

والسنتان الأخرتان ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ ؛ دكتور عبد القادر دياب ، الزراعة المصرية ومعالم عامة لأستراتيجية وخطة التنمة الزراعية فى المرحلة المقبلة ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية ؛ ١٣٣٢ ، نوفمبر ١٩٨٢٠ صـــ ٤٤